ترك زيادة المد فيه تنبيها على ذلك وهذه هي العلة الصحيحة
او حرفين كما تقدم في مثلنا فهم عنه فيه على اصولهم المذكورة وهم
وانفرد صاحب الكافي فلم يمد الواو بعد الهمزة في الموءودة فخالف سائر
اهل الاداء الراوين مد بدل في الباب عن الازرق والثاني ان تكون الالف
بعد الهمزة مبدلة من التنوين في الوقف نحو دعاوندا وهزوا وملجاء
لانها غير لازمة فكان ثبوتها عارضا وهذا ايضا مما لا خلاف فيه
ثم اختلف رواة المدعن ورش في ثلاث كلم واصلها مطرد فالاولى
من الكلم اسرائيل حيث وقعت نص على استثنائها ابو عمرو الداني
واصحابه وتبعه على ذلك الشاطبي فلم يحك فيها خلافا ووجه بطول
الكلمة وكثرة دورها وثقلها بالهمزة مع انها اكثر ما تجيء مع كلمة بين
فيجتمع ثلاث مدات فاستثني مد البدل تخفيفا ونص على مدها
ابن سفيان وابو طاهر بن خلف وابن شريح وهو ظاهر عبارة مكي والاهوازي
والخزاعي وابي العلاء ابن الفحام وابي الحسن الحصري لانهم لم يستثنوها
والثانية الآن المستفهم بها في حرفي يونس الآن وقد كنتم به
تستعجلون الآن وقد عصيت قبل فيهي المد بعد اللام فنص على
استثنائها ابن سفيان والمهدوي وابن شريح ولم يستثنها مكي
في كتبه ولا الداني في تيسيره واستثناها في الجامع ونص في غيرها
بخلاف فيها فقال في الايجاز والمفردات ان بعض الرواة لم يزد في تمكينها
واجرى الخلاف فيها للشاطبي والثالثة عاد الاولى في سورة النجم
لم يستثنها صاحب التيسير فيه واستثناها في جامعه ونص
على الخلاف في غيرها كحرفي الآن في يونس ونص على استثنائها
مكي وابن سفيان وابن شريح واما صاحب العنوان وصاحب
الكامل والاهوازي وابو معشر وابن بليمة فلم يذكروا الآن ولا
عاد الاولى بل ولا نصوا على الهمز المغير في هذا الباب ولا تعرضوا
له بمثال ولا لغيره انما ذكروا الهمز المحقق ومثلوا به ولا شك ان
ذلك

ذلك يحتمل سببين احدهما ان يكون ممدودا على القاعدة الآتية آخر
الباب لدخوله في الاصل الذي ذكروه اذ تخفيف الهمز بالتليين
او البدل او النقل عارض والعارض لا يعتمد به على ما سيأتي في
القاعدة والاحتمال الثاني ان يكون ممدودا لعدم وجود همز محقق
في اللفظ والاحتمالات معمول بهما عندهم كما تمهد في القاعدة الآتية
غير ان الاحتمال الثاني عندي اقوى في مذهب هولاء من حيث انهم
لم يذكروه ولم يمثلوا شيئ منه ولم يستثنوا منه شيأ حتى ولا
مما اجمع على استثنائه وكثير منهم ذكر القصر فيما اجمع على مده
من المنفصل اذا وقع قبل الهمز المغير فهذا اولى واما صاحب التجريد
فانه نص على المد في المغير بالنقل في اخر باب النقل فقال وكان
ورش اذا نقل حركة الهمز التي بعدها حرف مد الى الساكن
قبلها ابقى المد على حاله قبل النقل اهو قياس ذلك المغير بغير النقل
بل هو احرى والله اعلم وكذلك الداني في التيسير وفي سائر كتبه
لم ينص الا على المغير بغير النقل او بدل فقال سواء كانت مخففة
اي الهمزة او التي حركتها على ساكن قبلها او ابدلت ثم مثل بالنوعين
فلم ينص على المسهل بين بين ولا مثل به ولا تعرض اليه فيحتمل
ان يكون تركه ذكر هذا النوع لانه لا يرى زيادة التمكين اذ لو جازت
زيادة تمكينه لكان لا يجمع بين اربع الفات وهي الهمزة المحققة
والمسهلة بين بين والالف المبدلة له فلو مدها لكانت كاءنها
الفان فيجتمع اربع الفات ولهذا علل ترك ادخال الالف بين
الهمزتين في ذلك كما سيأتي في موضعه فان قيل لو كان كذلك لذكره
مع المستثنيات فيمكن ان يجاب بان ذلك غير لازم لانه انما يستثنى
ما هو من جنس ما قدر وذلك انه لما نص على التمكين بعد الهمزة
المحققة والمغيرة بالنقل او بالبدل خاصة ثم استثنى منها بعد الهمزة
المحققة فهو استثناء من الجنس لانها حينئذ محققة وكذلك من